العمليــة السياسيــة وغيــاب المشــروع الوطنــي العراقــي

جرجيس كوليزادة

تأزم المشهد السياسي العراقي خلق فرصة جديدة لعودة الارهاب بعملياته الانتحارية الى ساحات بغداد المكشوفة والمكتظة بالمدنيين العزل لتفتك بأرواح المئات من الابرياء بين شهيد ومصاب وجريح، والغريب في الامر سرعة نقل فعل الخلاف السياسي بين قائمة العراقية وتحالف دولة القانون وبين رئيس الوزراء نوري المالكي ونائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي ونائب رئيس الوزراء صالح المطلك والتي لم تتجاوز ثمانية وأربعين ساعة الى فعل إرهابي كبير الحجم مستهدفا مدنيين عراقيين بالمئات في شوارع وساحات العاصمة بغداد التي فقدت معنى كلمة السلام المرافقة لها في الادبيات السياسية منذ استيلاء البعث المباد على الحكم بعد مقتل الزعيم عبدالكريم قاسم.

والمؤلم فيما نشهده على مسار العملية السياسية التي اخذت طريقها بعد سقوط صنم الاستبداد وانتهاء بالخلاف السياسي المستعصي الراهن بين المالكي وكتلته وعلاوي وقائمته، هو افتقار المسار الى مشروع عراقي وطني لخدمة العراقيين واخراجهم من حالة الأزمات الحياتية والسياسية والاجتماعية التي يعيشونها في العهد الجديد، وهي نفس الحالة التي عاشها العراقيون بغياب المشروع الوطني في العقود الماضية في ظل أنظمة الحكم المتعددة التي توالت على حكم العراق منذ القضاء على العهد الملكي. وعند العودة الى ذاكرة العراق الحديث، نجد ان الانظمة التي استولت على كرسي الحكم، ابتداء من أول حكومة في العهد الملكي وانتهاء بحكومة ونظام المعدوم صدام حسين، لم تسر ولم تنتهج اي مشروع وطني جدي لارساء اسس مؤسساتية في ادارة الدولة العراقية، وبالرغم من رفعها شعارات وخطابات وبرامج حزبية مبرمجة الا انها في جوهرها كانت فارغة من الجهد الوطني لخدمة العراق وامته، وبقدر ما كانت النزعة الفردية مسيطرة على مسار الحكم لم تكن النزعة الوطنية دافعا للافعال والاعمال التي قامت بها تلك الأنظمة، ولهذا لم يثمر مسار ادارة الدولة العراقية الحديثة منذ تأسيسها بعد الحرب العالمية الاولى ولحد الآن عن ولادة قائد وطني حكيم ولا قيادة حكيمة لإيصال العراق الى بر الأمان. والمشكلة الجوهرية منذ تأسيس الدولة العراقية الحديثة، ان العراق تم تأسيسه بتخطيط وجهد بريطاني من ثلاثة مكونات غير متشابهة في خصائص حياتها وحضورها ووجودها، وخاصة الجمع بين مكونين لهما مذهبان مختلفان يمتد خلافهما الى أكثر من الف سنة وهما المكونان السني والشيعي، وفوق هذا جمع الاحتلال الانكليزي بين مكونين قوميين لهما خصائص قومية مختلفة كل الاختلاف عن الآخر وهما العرب والكرد، والمؤلم ان الجمع بين هذه المكونات لم تكن على اسس وطنية عراقية بحتة بل كانت تلبية لمصالح اقليمية ودولة استعمارية، ولهذا نجد ومن خلال الجمع بين هذه التناقضات المذهبية والقومية ان العراق صنع من الاساس لكي يتربع على حقول مشحونة باستمرار بالخلافات، وما ساعد على تعميق هذه التناقضات وتواصل الخلافات هو سياسة الانكار التي انتهجتها انظمة الحكم التي توالت على سدة الحكم في بغداد تجاه أحد المكونات الأساسية للوجود العراقي. والمؤسف ان نشهد بعد مرور تسعين عاما على تأسيس الدولة العراقية الحديثة عودة الواقع العراقي لنقل مظاهر نفس الخلافات المتناقضة السابقة الى المشهد السياسي وبسخونة شديدة لتتحكم باتجاهات الكيانات السياسية التي تولدت من خلال الانتخابات البرلمانية في عهد ما بعد سقوط النظام المباد والتي اتفقت فيما بينها على توزيع الامتيازات والمصالح بطريقة التوافق السياسي ودون الاعتماد والاتفاق على اسس وطنية لاصلاح الوضع العام في العراق، والمواطن الذي يعيش تحت أزمة متواصلة من عقود طوال لم يجد شيئا جديدا ولا تغييرا ملموسا ولا جهدا جديا من قبل الكيانات التي تتحكم بالمشهد السياسي العراقي وخاصة تحالف دولة القانون والقائمة العراقية، وبقي الانسان على حاله في العهد الجديد هدفا غير رئيسي كما كان في الأنظمة السابقة بسبب غياب المشروع العراقي الوطني.

ولكن ما يميز الواقع الجديد ان الصراع السياسي بدأ ينحصر في مكونين رئيسيين هما تحالف دولة القانون الذي يمثل أغلب الكيانات الحزبية والتيارات الشيعية والقائمة العراقية التي تضم أغلب الكيانات الحزبية والتيارات السنية، ولهما اغلبية برلمانية تقارب تسعين مقعدا وبفارق مقعدين بين الكتلتين في البرلمان، والاحداث التي مرت بها الساحة العراقية بعد الاستفتاء على الدستور الدائم عام الفين وخمسة والانتخابات البرلمانية الثانية اثبتت ان المكونين السياسيين الرئيسيين في المشهد الراهن لم يرسما برنامجيهما على أساس المشروع العراقي الوطني، وكذلك الحال بالنسبة لبقية الكتل والاحزاب السياسية العراقية، والكل يعلم لولا مبادرة الكرد توازيا مع الجهد الأمريكي لما تولدت حكومة الشراكة الحالية برئاسة نوري المالكي التي جمعت بين جميع الكتل البرلمانية في مجلس النواب وفق استحقاقاتها الانتخابية.

وفي ظل الواقع الذي يمر به العراق في المشهد الراهن، نجد ان الاوضاع السياسية بدأت بالتدهور وبتسارع شديد بعد عودة رئيس الحكومة نوري المالكي من واشنطن بثوب جديد وقلب جامد ليضع القائمة العراقية برئاسة اياد علاوي امام خيارات صعبة وطرق حرجة لم يترك امامها مجالا للمناورة فاختارت قائمة المكون السني تعليق مشاركتها في مجلس النواب والحكومة الاتحادية لتضع العملية السياسية والشراكة في الحكم امام طريق مجهول تاركة تحالف المكون الشيعي امام واقع مفاجئ لم يتوقعه بهذا التعاقب السريع للاحداث والمواقف، وبهذا الخيار وجه المالكي ضربة قوية الى العراقية، ولكن من حقنا ان نسأل الرجل الاول في حزب الدعوة هل حسب هذه الضربة الموجعة بدقة ومنطق سياسي يراعي مجمل الحسابات العراقية والاقليمية والدولية ؟

وكما يبدو من الاحداث ان العصا والضربة القاضية التي ضرب بها المالكي قائمة علاوي هي ملف الارهاب، وبهذا العمل كشف المستور عن أول خبايا الواقع الرهيب الذي عاشه العراق منذ سقوط صنم الاستبداد، واستند رئيس الوزراء في ضربته الموجعة للعراقية الى تحقيقات قضائية حول عمليات ارهابية شهدتها الساحة في الفترة الاخيرة ومنها تفجير البرلمان العراقي الذي اعتبر خرقا كبيرا للطوق الامني المحيط بالبرلمان وبرئاسته، والتحقيق الذي اجري عن هذا العمل الارهابي كان القشة التي قصمت ظهر البعير لقائمة علاوي، وكان القطرة الساحرة في بودق التفاعلات التي كشفت بواطن الامور حول الشكوك التي احيطت ببعض قيادات العراقية ومنهم طارق الهاشمي ورافع العيساوي وصالح المطلك، وما اعلن من اعترافات على الفضائية الحكومية عن اشراف الهاشمي على مجموعة عمليات ارهابية شكلت صدمة كبيرة للمتابعين ولمجرى العملية السياسية في العراق.

والمعروف ان مبادرة الطاولة المستديرة لرئيس اقليم كردستان مسعود بارزاني لعبت دورها في انفراج ازمة البرلمان الجديد وتشكيل الحكومة العراقية بعد انتخابات الفين وتسعة، ودخول العملية السياسية في مسار متواصل، والاتفاق الذي توصل اليه القادة شكل انجازا سياسيا كبيرا لتحديد حاضر العراق، ولكنه بمرور الوقت تعرض الاتفاق الى مصاعب وخلافات متواصلة تطورت بالأخير الى أزمات قائمة ومستمرة بين قائمة العراقية وتحالف دولة القانون، وتوجت الازمة بالصدمة السياسية الانفجارية التي عقبت عملية التفجير الارهابية في مجلس النواب، فانطلقت شرارة أزمة عميقة وخطيرة على الساحة العراقية نتج عنها تعليق جلسات البرلمان والحكومة التي شكلت بمشاركة جميع الكتل البرلمانية.

وهذا يعني تعرض العملية السياسية لادارة الدولة العراقية الى اخفاق شديد، ويتبين من هذا الاخفاق الكبير والشرخ العميق ان القيادات العراقية مازالت بعيدة كل البعد عن الوصول الى مخرج وطني لوضع ارضية متينة لحل الخلافات والقضاء على الازمات السياسية وتفعيل حكومة المشاركة للبدء بالبناء والاعمار والتنمية وتوفير الخدمات والاصلاح لخلق واقع جديد للعراقيين يأخذ طريقه الى الساحة السياسية من خلال مساهمة عامة وفاعلة لكل القوى والاحزاب للتعامل مع الاحداث والوقائع العراقية بموضوعية وواقعية ومسؤولية وطنية.

والحقيقة المؤلمة ان مشاركة الاطراف السياسية بالارهاب غير محصورة بطرف معين بل هي تشمل أطرافا عديدة في الواقع العراقي الذي حصل بعد احتلاله من قبل القوات الامريكية، ودفع المالكي لحصر تهمة الارهاب بجهات ممثلة للمكون السني من خلال اتهام الهاشمي وبعض القيادات في العراقية عملية خطيرة جدا ولعبة نار شديدة الاحتراق لحاضر ومستقبل العراق، لان حصر هذا الاتهام بجهة معينة لا يعني براءة الجهات الاخرى ومنها بعض القيادات والاطراف المحسوبة على المكون الشيعي من واقع العنف الدموي الذي حصل في العراق، وان كانت هنالك تحقيقات قضائية على شخصيات معينة فمن الأجدر للحكومة والمالكي والجهات القضائية اجراؤها على جميع الشخصيات الحزبية والقيادية المشكوك بها في الكيانات السياسية الممثلة للمكونين الشيعي والسني. والأمر الجديد في المعادلة السياسية الراهنة في العراق هو الزيارة التي قام بها رئيس الحكومة الى الولايات المتحدة الامريكية، وما نجده في هذه الزيارة بعد عودته ان مالكي اليوم ليس مالكي الغد، بدليل ضربة الصدمة التي وجهها الى القائمة العراقية لاحتوائها وتثبيت سياسة السيطرة المطلقة لرئيس الوزراء على امور الدولة، ولكن هل يعقل ان تجري سفينة القيادة بما يشتهيه المالكي، لاشك ان الايام الاتية ستجيب على هذا السؤال. ولكن توزايا مع الاحداث الجارية لابد من تبني رؤية سياسية وطنية حاسمة من قبل القادة لاخراج العراق وانقاذه من أزمته الراهنة الخطيرة والشبيهة ببركان على وشك الانفجار لاحراق البلد وتعرض العراقيين الى عواقب لا يحمد عقباها، وبسبب التأزم الحاصل بين المالكي وعلاي، فلا مفر من تدخل الرئيسين جلال طالباني ومسعود بارزاني للقيام بدور الوسيط والقيام بمهام عاجلة لانقاذ العراق من الازمة السياسية الخطيرة التي وقع فيها، ودفع الطرفين المتأزمين القائمة العراقية وتحالف دولة القانون الى المصالحة السياسية وتبني رؤية موزونة لتبنيها من قبل قيادات الكتل السياسية لضرورات سياسية عاجلة يمر بها الواقع العراقي، رؤية اساسها المنطق ودافعها الواقعية للاعتماد عليها كخارطة طريق لتفعيل العملية السياسية والانطلاق بحكومة الشراكة وفق منظور وطني لحماية الامة العراقية من الانزلاقات السياسية التي تشهدها الساحة، والانتقال بواقعها الى مرحلة جديدة قادرة على تلبية الاحتياجات الحقيقية للعراقيين أمنيا وحياتيا وانسانيا واقتصاديا واجتماعيا.

وبهذا الصدد واستنادا الى القراءة السياسية التي ذهبنا اليها نطرح رؤية سياسية لاطلاق بادرة عراقية وطنية لحل الازمة الراهنة، وهي تتضمن ما يأتي:

اولا: حصر المضاعفات الناتجة عن قضية اتهام طارق الهاشمي وحمايته ومكتبه بالارهاب واحتوائها وتفريغها من المضمون السياسي وحصرها بالجانب القضائي من باب الضرورات العراقية الوطنية والحكمة والمنطق السليم.

ثانيا: تبني عقد مؤتمر عاجل بين قيادات الكتل والاطراف السياسية لرسم نموذج سياسي جديد في ادارة الدولة العراقية باشتراك كل الكتل وبقيادة قادرة على تبني مشروع وطني لمراعاة مصالح كافة المكونات السياسية التي حصلت على مقاعدها البرلمانية من خلال استحقاقاتها الانتخابية.

ثالثا: تأكيد جميع القوائم والكتل على الالتزام بمواد الدستور الدائم والاستناد اليها بشكل حاسم لحل الخلافات، والتعهد بعدم ايصال حالات اختلاف الموقف الى أزمة مستعصية بعيدة عن الحل.

رابعا: حل جميع الخلافات العالقة بين حكومة اقليم كردستان والحكومة الاتحادية في بغداد.

خامسا: تحديد برنامج عمل جديد وفعال للحكومة يستلهم اسسه من المعاناة والمشاكل والازمات الحياتية والمعيشية التي يعانيها منها العراقيون.

واستنادا الى هذه المبادرة، نكمل رؤيتنا المتواضعة بخصوص طرح معالجة جذرية للأزمات السياسية والحياتية والامنية والاجتماعية التي يعانيها منها العراق، ولضمان هذه المعالجة نطرح الأسس العامة لمشروع عراقي وطني لتبنيه من قبل القائمة العراقية وتحالف دولة القانون والتحالف الكردستاني ومن قبل الكيانات التي لها حضور فعال على الساحة السياسية العراقية، والأسس هي:

أولا: الالتزام التام بالدستور الدائم باعتباره الوثيقة الشرعية المدونة التي اتفق عليها الغالبية العظمى من العراقيين، والقناعة الكاملة بالمواد الواردة فيه وفصل السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية بحد فاصل وحازم لمنع التدخلات فيما بينها.

ثانيا: المواطن هو الاساس والهدف الأول للدولة العراقية بسلطاتها الدستورية ومؤسساتها المدنية والعسكرية وبغض النظر عن القومية والدين والمذهب واللون والجنس.

ثالثا: الالتزام الكامل بنتائج الانتخابات المبنية على النزاهة والشفافية وتشكيل الحكومة الوطنية على اساس ما تفرزها اصوات الناخبين العراقيين.

رابعا: التزام الدولة وفق الاستحقاقات الدستورية بضمان حرية الفرد في الفكر والعقيدة والدين، وإبعاد الحكومة عن الممارسات ذات الطابع المذهبي.

خامسا: تنمية وانماء الانسان العراقي هدف استراتيجي للدولة والحكومة مع ضمان كل السبل والوسائل لتحقيقه. باختصار، هذه الرؤية السياسية المتواضعة المطروحة نرجو تبنيها من قبل الكيانات السياسية لدراستها وتعديلها حسب الضرورات الوطنية للخروج بمشروع وطني عراقي وطني لحل الأزمة القائمة وحصر مضاعفاتها الخطيرة، ونأمل الأخذ بها وهي نابعة من واقع العملية السياسية التي تمرّ بها البلاد لضمان برنامج سياسي وطني فعال وقادر على ضمان البيئة السليمة للم شمل العراقيين بجميع مكوناتهم السياسية والقومية والدينية والمذهبية للانطلاق بالعمل الجاد لإنقاذ العراق.

كاتب صحفي - كردستان العراق

المداخلة التي ألقيت في ندوة جريدة المدى في اربيل بعنوان " الانسحاب الاميركي من العراق .. آفاق المستقبل "

أعياد المسيح.. تحدٍّ للإرهاب ورمز للتعايش

محمد صادق جراد

بالرغم من الضغوطات التي مازال يتعرض لها أبناء الأديان والطوائف الأخرى في العراق من قبل القوى الإرهابية وبالرغم من تهجير الكثيرين منهم خارج مدنهم إلا أن كنائس العراق كانت عامرة بأبنائها وهي تمارس طقوس الميلاد المجيد .

وكم كان رائعا أن يعلن الوقف المسيحي اقتصار الأعياد على إقامة القداس في الكنائس وإلغاء جميع مظاهر الفرح الأخرى في النوادي والمرافق الأخرى لتزامنها مع شهر محرم الحرام وذكرى عاشوراء وذلك انطلاقا من تضامن المسيحيين العراقيين مع إخوتهم المسلمين في صورة رائعة للتعايش السلمي في العراق بين جميع مكوناته في ظاهرة تعكس تعايش الأديان والطوائف في العراق الجديد .

ولا بد لنا هنا من أن نستذكر محاولات القوى الإرهابية في تعكير صفو هذه العلاقات الإنسانية التي تربط أبناء العراق عبر قرون طويلة من خلال قتل المسيحيين وتهديدهم وتفجير الكنائس ومنها كنيسة النجاة في بغداد والتي كانت نموذجا لوحدة العراقيين حيث فشل الإرهاب بكل ما يحمله من حقد وأفكار متطرفة في زرع الفتنة بين الأديان والمذاهب في العراق فكانت كنيسة النجاة رمزا للتوحد بعد أن أرادوها سببا للفرقة والفتنة . لقد رفض العراقيون الأفكار المستوردة من الخارج والتي جاءت بها القاعدة لما تشكله هذه الأفكار من خطر على وحدة العراق وتهديدا لحياة أبنائه وتعايشهم السلمي .

فبعد أن كانت الأفكار المتطرفة التي تؤمن بها القاعدة مخزونة في كتب وكراريس يتم طبعها وتداولها والترويج لها عبر مدارس دينية خاصة أصبحت اليوم أكثر خطورة على الإنسانية بعد أن خرجت من تلك الكتب ودخلت حيز التطبيق ليتم تنفيذ أجنداتها الخطيرة على ارض الواقع حيث يستند هذا الفكر على تفسيرات خاطئة للنصوص القرآنية بما يخدم توجهات هذه الجماعة وبما يجعل كل من لا يؤمن بأفكارها كافرا ومرتدا لا بد من قتله واستباحة دمه وعرضه وماله . ويشكل هذا الفكر خطرا كبيرا على المفاهيم والقيم السامية التي جاء بها الإسلام وخاصة قيم التسامح والتعايش مع الآخر حيث نجد العمليات الإرهابية التي يقوم بها هذا التنظيم تستهدف جميع الديانات والقوميات والمذاهب ،وما حصل مع مسيحيي العراق في كنيسة النجاة ومسيحيي مصر في كنيسة القديسين خير أمثلة للتطرف ورفض الآخر ومحاولة إخراجه من بلاد المسلمين التي هي بلاد جميع الأديان والطوائف منذ فجر التاريخ .

ولم يقتصر الأمر على علاقة الإسلام بالديانات الأخرى بل ساهم هذا الفكر في ضرب وحدة الإسلام وجر المسلمين إلى ويلات الحروب الأهلية والاقتتال الطائفي من خلال اللجوء إلى أفكار دخيلة على الدين كالتكفير وإلغاء الرأي الآخر في التعامل مع المذاهب المختلفة بعيدا عن الإسلام ومفاهيمه . أما بالنسبة للدين الإسلامي فان معظم آيات القران الكريم تدعو إلى تطبيق القيم الروحية والإنسانية والالتزام بمبادئ العدالة والمساواة والحق والحرية في اختيار المصير واعتناق الدين .وكذلك نجد إن السيرة النبوية الشريفة اتسمت على طول مسيرتها بالتمسك بهذه القيم والمفاهيم ويتجلى ذلك في جميع مواقف النبي في سيرته وحتى في بنود اتفاقياته ومعاهداته مع أعدائه من خلال اعتماد مبدأ التسامح في بنود تلك المعاهدات ومنها (حلف الفضول) الذي تم توقيعه قبل الإسلام وتبناه الإسلام بعد ذلك والذي يؤكد ع اعتماد التسامح و رفض الظلم ويدعو إلى الحفاظ على حياة الناس والى تحقيق المساواة والعدل بين أهل مكة .وهناك أمثلة أخرى كثيرة تراعي نفس المفاهيم ،منها دستور المدينة المعروف باسم الصحيفة وكذلك صلح الحديبية. وإذا ما أردنا أن نعمل على حماية المجتمعات من هذه الظاهرة الخطيرة فعلينا إشاعة المفاهيم السمحاء وعلينا أولا القضاء على المدارس الفكرية التي تغرس هذه المفاهيم الخاطئة ويجب أن نؤسس لثقافة العفو والتسامح بين الجميع باختلاف مذاهبهم وقومياتهم ويتحمل الجميع هذه المسؤولية من خلال دور المؤسسة التربوية والإعلامية والمنظمات المدنية وخطباء الجوامع والحسينيات في ترسيخ مفاهيم الإسلام الحقيقية والعمل على محاربة الأفكار الظلامية التي تريد أن تمزق نسيج المجتمعات العربية والإسلامية .

كاريكاتير

■ عادل صبري

هل يذوب الثلج من جديد في موسكو؟

د. فالح الحمراني ★

لم تذهب الاحتجاجات التي شهدتها موسكو في العاشر من ديسمبر سدى.لقد تلمست النخبة الحاكمة بها إشارة واضحة من المجتمع، أو بالأحرى من الشرائح الأكثر وعيا وإدراكا ونشاطا واحتراما لكرامتها الإنسانية، بضرورة التغيير وكسر الجمود وتفكيك المركزية الصارمة والقبضة الحديدية التي انتهى دورها، وفتح الأبواب على مصراعيها للحوار مع الرأي العام.أدركت القيادة الروسية أن رياحا جديدة تهب على ميول المجتمع الروسي وان المجتمع يتطلع إلى التغيير وجعل الحياة أكثر حيوية ونشاطا وتوسيع ساحة التنافس وحرية الرأي والنقد البناء والسماح للزهور الاجتماعية الجديدة تتفتح.فهل انتصرت إرادة التغيير؟وهل ستذوب ثلوج الجمود من جديد كما ذابت في عهد صعود الزعيم السوفياتي الأسبق نيكتا خروشوف بعد فضحه سياسة عبادة الفرد في عهد جوزيف ستالين ومن ثم إطلاق ميخائيل غورباتشوف عصر البيريسترويكا لتخطي الجمود الذي أثقل الحياة في عهد ليونيد بريجنيف والحرس القديم الذي أحاط به. ومن التجني القول إن النظام القائم بروسيا هو نظام ديكتاتوري وإنما هو نظام الديمقراطية الموجهة الذي يحصر العملية السياسية بيد دائرة محدودة دون أن يتيح مساحة واسعة للأقليات السياسية سواء كانت ليبرالية أو محافظة، بذريعة الحفاظ على الاستقرار في البلاد.

وغدا هذا النهج عائقا لإحداث نقلة نوعية في طبيعة الحياة بروسيا.

ورصد غالبية المراقبين السياسيين ما أعلنه الرئيس الروسي دميتري ميدفيديف الخميس الماضي في الرسالة الرئاسية السنوية التي توجه بها إلى الجمعية البرلمانية والتي اقترح من خلالها إجراء إصلاحات في النظام السياسي القائم في البلاد ،ردا من السلطات الروسية على الاحتجاجات التي نظمت في البلاد مؤخرا وتهدف الإصلاحات التي اقترحها الرئيس ميدفيديف إلى تعديل النظام السياسي الذي ترسخ خلال رئاسة فلاديمير بوتين لروسيا والذي تمثل في "الديمقراطية الموجهة" ليتحول هذا النظام إلى نظام يخلق أرضية تقوم عليها المنافسة السياسية.

وتباينت ردود أفعال المراقبين على الإصلاحات السياسية المقترحة. فمن جهة تبدو الإصلاحات على أنها سعي نحو النهج الليبرالي ونحو تغيير نهج "الديمقراطية الموجهة" ليحل محله نهج المنافسة السياسية. ومن جهة أخرى يشر المراقبون إلى أن الإصلاحات تهدف في واقع الحال إلى استقرار النظام السياسي القائم حاليا والى إرضاء من خرج إلى الشارع محتجا. ونقلت صحيفة "كوميرسانت" عن ميخائيل فيدوتوف رئيس المجلس الرئاسي لتطوير المجتمع المدني في روسيا قوله في تعليق على الإصلاحات التي اقترحها رئيس البلاد: "لا أرجح أن تكون هذه المقترحات قد أتت على خلفية الاحتجاجات التي وقعت مؤخرا، وإن هذه المقترحات نابعة من حقيقة أن المجتمع في تغير مستمر". وان يسمح "بإدارة لعبة التنافس" السياسي. أما نيقولاي بيتروف من مركز كارنيغي بموسكو فقد ذكرت صحيفة "فيدوموستي" عنه أن الكرملين أدرك حقيقة أن النظام السياسي الذي خطه بوتين، ورغم قدرة هذا النظام على الحياة الى حد ما، أدرك الكرملين أن النهج الذي رسمه بوتين يتسم بالبساطة الكبيرة، وأنه لم يعد من الممكن إبقاء المجتمع قيد التحكم به، إذ يمكن لهذا القيد أن ينكسر. وتابع: "وكان بوتين والأوساط المقربة منه مترددين في إطلاق العنان، وإن كانت هذه الإجراءات ناجعة منذ نصف عام فقط، فإن الأوضاع الآن تتطور بشكل ديناميكي للغاية. ولم يعد احد يهتم بكيفية الانتخابات التي ستجرى بعد خمس أو سبع سنوات وإنما الجميع مهتمون بالانتخابات الجارية الآن". إن "الأوضاع قد تغيرت وباتت التطورات بادية للعيان، من خلال نتائج انتخابات الدوما، والاحتجاجات في ساحة بولوتنايا، والنقاشات المستمرة عبر مواقع التواصل الاجتماعي

ويرجح المراقبون تخلي فلاديمير بوتين عن الطابع الصارم للنظام السياسي القائم، والسماح "بإدارة لعبة المنافسة" وذلك عقب عودته إلى كرسي الرئاسة الروسية عقب الانتخابات المزمعة في البلاد في آذار/ مارس المقبل. أما الرئيس دميتري ميدفيديف فقد أفصح في الرسالة الأخيرة التي وجهها إلى الجمعية الفيدرالية خلال ولايته الرئاسية الأخيرة قبل الانتخابات، أفصح عن الملامح العامة لحزمة من الإجراءات الشاملة على صعيد الإصلاح السياسي ومكافحة الفساد وتفعيل التواصل العكسي بين السلطة والمواطن. وتتجسد الإصلاحات السياسية المقترحة بالعودة إلى العمل في البلاد بنظام الانتخاب المباشر لحكام المقاطعات والأقاليم، وتخفيف شروط تسجيل الأحزاب السياسية، وإلغاء نظام قبول التسجيل لخوض انتخابات الدوما عقب جمع تواقيع المؤيدين للحزب الذي يزمع خوض الانتخابات المحلية وانتخابات الدوما، وتغيير مبدأ تشكيل مجلس الدوما، وتقليص عدد التواقيع المطلوب حصول المرشح الرئاسي عليها، إضافة إلى توسيع تمثيل الأحزاب السياسية في اللجان الانتخابية المحلية والمركزية. ويمكن مما تقدم استنتاج أن الإصلاحات المزمعة تتلخص في العودة إلى النظام السياسي الذي كان قائما في البلاد قبل إحداث الرئيس فلاديمير بوتين تعديلات جوهرية عليه منذ مطلع عام ٢٠٠٠ وذلك في خطوة منه إلى تعزيز هرم السلطة وتوطيد الاستقرار في المجتمع الروسي. إن مثل هذه الخطوات مدعوة لخلق موجة كبيرة من النشاط السياسي في روسيا وذلك إذا ما أخذنا بالحسبان عدد مرتادي مواقع التواصل الاجتماعي في الانترنت ،وفي هذا السياق تبقى الوعود التي قدمها الرئيس ميدفيديف حول العودة إلى نظام انتخابات المقعد الواحد ولا تزال الآلية الجديدة المقترحة ضبابية حتى الآن.

★إعلامي من العراق مقيم في موسكو